الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.22/3
1 November 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
جنيف، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

تقرير اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

المعقود في قصر الأمم في جنيف من ٢٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

أولاً - ملخص الرئيس ٢

ثانياً - المسائل التنظيمية ٩

المرفقات

الأول - قائمة المسائل الرئيسية لدراسات الحالات الإفرادية لأفضل الممارسات بصيغتها المنقحة في اجتماع الخبراء ١٠

الثاني - الحضور ١٢

أولاً – ملخص الرئيس

١- اتفق مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الحادية والأربعين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على عقد اجتماع خبراء يرمي إلى "مقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية". ويتطلب إيجاد بيئة مواتية للتنمية والنمو والاستثمار العديد من السياسات الوطنية والدولية. وركز اجتماع الخبراء المعقود من ٢٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على السياسات الرامية إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى بحث أفضل الممارسات لمواجهة تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية الخمسة التي ظهرت من عمليات استعراض سياسات الاستثمار وسائر أعمال الأونكتاد. وتلخص هذه المذكرة المناقشات التي دارت خلال الاجتماع.

ألف – البيانات الافتتاحية

٢- أشار مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع والمسؤول عن الأونكتاد إلى النداء المشجع الموجّه إلى الأونكتاد في إعلان قمة مجموعة الثمانية بهيلينغدام كي يوحّد جهوده مع منظمات ومبادرات إقليمية أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل وضع أفضل الممارسات لتهيئة بيئة مؤسسية مواتية لزيادة الاستثمار والتنمية المستدامة، وإشراك البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في حوار يرمي إلى بناء توافق دولي في الآراء ونشر أفضل الممارسات في هذا الصدد. وتمثل هدف الاجتماع، أولاً، في بحث طائفة المسائل المختارة المتصلة بأفضل الممارسات لمواجهة تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية في ضوء بحوث الأونكتاد؛ والقيام، ثانياً، بتطوير وإثراء مجالات القضايا الرئيسية بغية تحديد "أفضل الممارسات"؛ وثالثاً، مناقشة الطرق المنهجية لتيسير تحقيق نتائج مفيدة يعول عليها وإسداء المشورة إلى البلدان الساعية إلى تحسين سياساتها؛ والنظر، رابعاً، في المسألة المهمة المتمثلة في نشر النتائج المتعلقة بأفضل الممارسات ودعم البلدان الراغبة في تطبيقها وفق ظروفها الخاصة.

٣- وناقش الاجتماع بعد ذلك – في إطار غير رسمي – أهم التحديات السياساتية الناشئة والمسائل الخاصة بأفضل الممارسات، كما حُدّدت في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها الأمانة (TD/B/COM.2/EM.22/2).

باء – اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى

٤- قام مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، في افتتاح نقاش مائدة مستديرة رفيعة المستوى شمل كبار الممثلين من أستراليا وبيلاروس ومصر والهند، فضلاً عن المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، بتحديد التحديات السياساتية الرئيسية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية كما حددتها الأمانة: `١` وضع سياسة منهجية بشأن القدرة التنافسية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و`٢` تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة والارتقاء بسلسلة القيمة؛ و`٣` الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الصغيرة؛ و`٤` تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تيسير الانتقال الاقتصادي؛ و`٥` استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر

لبـــناء الســـلم في البلدان الخارجة من صراع. وشدّد على أن هذه البنود هي مقترحات وضعتها الأمانة وفقاً لما أفضـــت إليه بحوثها وأعمالها الاستشارية التقنية في العقود الأخيرة. وسيُطلب من الخبراء التعليق على مقترحات الأمانة وإثراؤها بطرق من بينها بيان أفضل ممارسات السياسة العامة في هذا السياق.

٥- واعـــتمد المـــتحاورون المقترحات الواردة في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها الأمانة وحدّدوا عدة مســـائل رئيسية أخرى تؤثر على التحديات السياساتية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك جغرافية البلدان ومستوى تنميتها وبنيتها الأساسية العامة. وأشاروا إلى عدم وجود قاعدة سياساتية جامعة أو نهج موحّد فيما يتعلق بتلك المسائل. وسيتعين أخذ هذا الأمر في الحسبان لدى النظر في كيفية دمج السياسات المحدّدة الساعية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتائجها في دراسات الحالات الإفرادية كأساس لوضع معايير ومقاييس عالمية.

٦- واعتُبر تطوير البنية الأساسية بصفة خاصة أحد أكبر التحديات الأساسية بالنسبة إلى البلدان النامية، بما في ذلـــك في سياق اعتماد الصناعات التصديرية على منظومات نقل فعّالة وكفؤة. وسيعتمد تطوير البنية الأساسية الـــناجح عـــلى إيجاد حلول مستدامة لمسائل التمويل على المدى الطويل (فيما يتعلق بالأسهم والديون على حد ســـواء)، ووضـــع أطـــر سياســـاتية وتنظيمية وافية والمحافظة عليها، ومعالجة نقص مهارات المؤسسات الرسمية والمســـتثمرين في مجـــال إدارة الاستثمار في البلدان النامية. وستتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص حلاً تجـــدر دراســـته على نحو مفصّل. وأظهرت المناقشة موضوعاً ثانياً بخصوص دور الجغرافيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما فيما يتصل بالاستثمار التصنيعي في البلدان غير الساحلية الصغيرة. وأُبرز موضوع ثالث تمـــثل في دور قطاعات مختلفة للنشاط الاقتصادي في التنمية في البلدان النامية، فضلاً عن الارتقاء في سلّم القيمة المضافة. وسيتعين في هذا الصدد إدماج سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر إدماجاً فعّالاً في استراتيجيات التنمية الشاملة للبلدان.

٧- وفي إطـــار اجـــتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى، شارك مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، الأستاذ جيفري ساكس، في اتصال بواسطة الفيديو مع نيويورك، بآرائه وتوصياته بشأن إعداد دراسات الحالات الإفـــرادية المتعلقة بأفضل الممارسات. وناشد الأونكتاد اتباع نهج إطاري من شأنه سد الثغرة بين وضع سياسات الاســـتثمار الأجنبي المباشر واستخلاص مقاييس لاستنساخها. ووجّه الانتباه إلى ضرورة اعتبار تشجيع الاستثمار المحلي مكمّلاً للاستثمار الأجنبي، مؤكداً أهمية المناقشات السابقة المتعلقة بتنفيذ بنية أساسية فعّالة وعمليات إدارة ســـديدة وإنشـــاء مـــناطق صـــناعية كأساس للتنمية ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق النمو الاقتصـــادي. وينـــبغي أن تتناول برامج المعونة من أجل التجارة أولاً وقبل كل شيء مسألة الاستثمار في البنية الأساسية العامة، وثانياً تيسير العمليات التطبيقية فيما يتعلق بمسائل البنية الأساسية غير المادية (مثل المعايير الصحية وظروف تجهيز المنتجات الزراعية وعبور الحدود).

٨- وأشيرَ، فيما تلا من مناقشات، إلى أن اعتبار الإدارة السديدة عنصراً أساسياً للتنمية ينبغي ألا يركّز على مكافحـــة الفســـاد فحسب. وتعلقت نقطة أخرى بما أعلنته مؤسستا بريتون وودز عن استخدام الحوافز كوسيلة لتشجيع الاستثمار. وأخيراً، وجّه المشاركون الانتباه إلى أهمية إمكانية التنبؤ بقواعد الاستثمار ونظمه التي ستساهم بقدر أكبر في النهوض بالاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وتشكل الأطر المؤسسية المناسبة والفعّالة عنصراً أساسياً آخر في هذا الصدد.

جيم - الجلسة الأولى: الجوانب الموضوعية لأفضل الممارسات

٩- عرض رئيس فرع السياسات وبناء القدرات، في تمهيده للجلسة الأولى، عملية الأونكتاد المقترحة لإعداد دراسات الحالات الإفرادية التي ستقتضي مراعاة المواضيع المختارة بدقة لدراسات الحالات على أساس أهميتها وملاءمتها للبلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأكّد أنه لا وجود لممارسة "فضلى" قابلة للاستنساخ فيما يتعلق باتخاذ تدبير نشط في مجال السياسة العامة يرمي إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، بما أنه لا وجود لنهج يناسب الجميع. غير أنه قد يكون من المفيد عرض أمثلة لممارسات سياسات حكومية ناجحة بتسليط الضوء على حالات نجاح يمكن أن تستنسخها حكومات أخرى تعمل على تحقيق الأهداف ذاتها بعد تكييفها وتطبيقها على ظروفها الخاصة. وتقترن تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية المحددة بخمس فئات قطرية ظهرت من أعمال الأمانة في مجال عمليات استعراض سياسات الاستثمار ومجالات أخرى. وهذه الفئات الخمس هي: `١` البلدان الكبيرة التي يمكنها أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق لكنها تحتاج إلى استراتيجية منهجية لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى تحقيق الكفاءة، بما في ذلك الارتقاء بالشركات الأجنبية المنتسبة على سلم المنافسة؛ `٢` البلدان النامية متوسطة الدخل وسريعة النمو التي تعتمد أصلاً بقدر أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق وتتمتع بإمكانات تصديرية كبيرة، لكنها لا بد أن تواصل الانتقال إلى صناعات جديدة وإلى قطاع الخدمات كي تستمر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى تحقيق الكفاءة؛ `٣` البلدان النامية المحرومة والصغيرة (بما فيها البلدان الجزرية وغير الساحلية وأقل البلدان نمواً) التي تحتاج إلى وضع استراتيجيات دقيقة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تُصمَّم للتغلب على مشاكل صِغر الأسواق المحلية وتدني مستوى المهارات وتردي البنية الأساسية؛ `٤` البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ `٥` البلدان الخارجة من صراعات التي تحتاج إلى اتباع نهج خاص إزاء وضع الأولويات في الإطار الاستثماري وفي الاستراتيجية بحيث توفر الثقةَ للمستثمرين الأجانب، بمن فيهم العائدون والمنتشرون في الشتات.

١٠- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار المتحدثون إلى دراسات الحالات الإفرادية المواضيعية المقترحة الخمس المتعلقة بتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية وإلى قائمة المواضيع المقترحة بخصوص دراسات حالات أفضل الممارسات الواردة في المرفق بورقة المعلومات الأساسية التي قدمتها الأمانة، وأعربوا عن دعمهم لها. وأكد أصحاب العروض الجوانب المحددة المهمة للسيناريوهات المواضيعية المتصلة بالمنافسة المنهجية (أستراليا) والاقتصادات الكبيرة (إندونيسيا) والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية (فييت نام) والاقتصادات الصغيرة (إستونيا) واقتصادات البلدان غير الساحلية (إثيوبيا). ومن منظور الاقتصاد الكبير، يسرت الزيادات الناجحةَ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد استراتيجيةٌ ثلاثية الأبعاد مكونة من إصلاحات اقتصادية وراء الحدود، وانفتاح الاقتصاد، واعتماد مشاريع متخصصة للحكومة والقطاع الخاص. وشمل ذلك أيضاً - إنشاء مجمعات موحدة تقدم جميع الخدمات بهدف تبسيط إصدار التراخيص التجارية والعمليات التنظيمية.

١١- ومن منظور الاقتصاد غير الساحلي والخارج من صراع، فتشمل التحديات الخاصة المتصلة باجتذاب الاستثمار التغلب على مشاكل السمعة الناجمة عن الصراع؛ وتدني مستوى تطور البنية الأساسية وما لحقها من أضرار جراء الصراع؛ والعقبات التي تعترض الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات؛ ونقص المعلومات عن فرص

الاستثمار؛ ونقص المهارات والقوى العاملة. لذلك لا بد أن تعنى سياسة الاستثمار في البلدان الخارجة من صراعات عناية خاصة بإقناع المستثمرين باستقرار البلد وتعلم كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وسيتعين في الآن ذاته العمل على تحسين البنية الأساسية، وتوفير فرص التدريب المتخصص والتعليم العالي، بما في ذلك بناء الجامعات، وتطوير المؤسسات العامة.

١٢- ومن منظور بلد صغير يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، يمكن استخلاص العبر المتعلقة بأفضل الممارسات من تحويل اقتصاد أحادي القطاع (تملكه الدولة) إلى اقتصاد متعدد القطاعات. وينبغي أن يقوم ذلك لا على تشجيع مشاركة القطاع الخاص ودعم العلاقات التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الأخرى فحسب، بل أيضاً على وضع الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة. ويمكن في الآن ذاته أن ترتبط مشاكل متنوعة في النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ارتباطاً مباشراً باتباع نهج قائم على "العلاج بالصدمات" في عملية انتقال الأنظمة الاقتصادية. وارتبطت زيادات الاستثمار الأجنبي المباشر أساساً بمبادرات الخصخصة وبالتكامل التجاري، بما في ذلك، في هذه الحالة، التكامل العميق (الاتحاد الأوروبي) الذي شهدته العقود الأخيرة (لكن "حسن الحظ" ساعد أيضاً على ذلك). وإضافة إلى ذلك، تبقى مخاطر أن تظل الاقتصادات الصغيرة متخلفة عن ركب الاقتصادات الأكبر من حيث القيم النسبية عند سعيها إلى اللحاق بها في مجال التنمية.

١٣- وفي مجال المنافسة المنهجية، أُبرزت مشاكل متصلة بالتركيز فقط على الاستثمار الأجنبي لأغراض التنمية مع إغفال أو إهمال برنامج عمل الاستثمار المحلي. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إغفال عوائق الاستثمار الحدودية منها وما وراء الحدود، التي تؤثر على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. ولا توزع فوائد التحرير بإنصاف، وينبغي النظر في سياسات للتكيف. وعلاوة على ذلك، يلزم إجراء إصلاحات مؤسسية مستقلة وذات مصداقية، فضلاً عن تقييم مستمر لفعالية سياسات الاستثمار وأثرها.

١٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تطرق المشاركون إلى مواضيع تتصل بإدماج التدريب على المهارات في استراتيجيات سياسات التنمية إدماجاً فعالاً (بطرق منها مثلاً تنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص مع رابطات الصناعات المتخصصة)؛ واستعمال الوسائل الإلكترونية استعمالاً فعالاً لرصد الاستثمار الأجنبي المباشر وفرزه؛ وتيسير الإدارة السديدة والشفافية بواسطة تطبيقات حكومية إلكترونية من شأنها أن تساهم في الحد من الفساد وتخفيض الحواجز الإدارية وأن تساعد في الآن ذاته المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وصاحبات المشاريع؛ وتأثير متطلبات التحرير الاقتصادي التي وضعتها منظمة التجارة العالمية؛ وأهمية الربط بين الاستثمار والتكنولوجيا عن طريق أحكام مناسبة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وشملت المسائل الأخرى التي نوقشت المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تأخذ في الحسبان مصالح المستثمر والحكومة كليهما؛ والمنظور البيئي المتعلق بكيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر "الأخضر" (أي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يراعي البيئة) وكيفية استخدام آلية التنمية النظيفة لضمان استثمار يراعي البيئة.

دال – الجلسة الثانية: حلقة نقاش بشأن المنهجية

١٥- افتتح المستشار الرئيسي المعني بالاستثمار لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع حلقة النقاش المتعلقة بالمسائل المنهجية. وإذ ركز على الكيفية ("كيف") وأغفل المحتوى ("ماذا")، أشار إلى تحدٍ رئيسي يمثل في

ضـــرورة إعـــداد دراســـات حالات إفرادية ومقارنتها وفقاً لمنهجية سليمة وضرورة أن يفضي ذلك إلى نتائج وتوصيات عملية ومفيدة في مجال السياسة العامة. وبيَّن أن من الصعب تقييم استراتيجيات السياسات الوطنية نظراً إلى تأثرها دائماً بعوامل شتى. وقال إن استراتيجيات الاستثمار بصفة خاصة لا تستهدف عادة الاستثمار الأجنبي فحســـب بـــل أيضـــاً الاستثمار المحلي الخاص والعام. وينبغي إنعام النظر في البيئة دائمة التغير التي توضع فيها السياسات والتي ينبغي أن تراعيها المنهجية. وأخيراً، ينبغي أن تعتمد المنهجية منظوراً معاصراً إن لم نقل مستقبلياً.

١٦- وفي المناقشـــة التي أعقبت ذلك، اعترف المشاركون بأهمية حالات إدارة الأعمال لاستخدامها في سياقها الخـــاص. وأشـــيرَ مـــع ذلك إلى أن أفضل الممارسات في السياسات الوطنية ينبغي أن تراعي العديد من العوامل الأخـــرى، بمـــا في ذلك `١` تحديد المسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان في المقارنة وإظهار التباين بين بلدين، لضـــمان الحصـــول على نتائج ملموسة قابلة للتطبيق في مراحل إنمائية وظروف وطنية مختلفة؛ و`٢` أمثلة جيدة لدراسات حالات إفرادية يمكن اتخاذها نماذج يُقتدى بها؛ و`٣` تحديد السياسات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشـــر في مقـــابل السياسات التي تحدد الأداء الوطني. وأبرز مشاركون، في هذا السياق، أن دراسات الحالات الإفـــرادية تركز على إيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار، لكن الربط بين هذه العناصر لا يزال موضوع جدل.

١٧- وعلاوة على ذلك، تحتاج بعض جوانب النهج المتبع في حالة معهد هارفرد للأعمال إلى تكييف، إذ تفتقر إلى إطار جامع بين البلدان وتقتصر على منظور الشركات وتكتفي بالوصف ولا تعطي مثالاً للممارسين وإنما تخدم أغراضها الخاصة وتعتريها في حالات كثيرة عيوب من حيث الضبط وأساليب البحث. وتتصل صعوبات أخرى في وضـــع الدراســـات عن حالات أفضل الممارسات بما تستغرقه هذه الدراسات من وقت طويل، مما يجعلها مكلفة ومـــرهقة بالنســـبة إلى المهنيين، إذ يتعين عليهم تناول كميات هائلة من البيانات التي قد لا يعوّل عليها أحياناً ولا تمثل جميع فئات السكان غالباً. وينبغي أن يضع الأونكتاد منهجية موحدة لدراسات حالات أفضل الممارسات تقوم على الوصف والتفسير والاستكشاف. وأشيرَ في هذا السياق إلى أن العمليات المتصلة بأفضل الممارسات في التنمـــية تمثل مسألة حاسمة. لذلك ينبغي أن يضع الأونكتاد نهجاً قائماً على "بُعد النظر" وأن تتجه العمليات إلى تحديـــد مـــا هـــو القرار الرئيسي المتخذ في عملية محددة، ومتى اتُخذ، وما الذي يضمن صواب القرار المتخذ في ذلك الوقت المحدد.

١٨- واختيار البلدين اللذين سيتم مقارنتهما وإظهار التباين بينهما من حيث تدابير السياسة الوطنية ونتائجها أمـــر لا يقل أهمية، وكذلك مشاركة خبراء من طرق ثالث بغية الحد من خطر التحيز. والأفضل أن يتولى إعداد الدراسة الإفرادية فريق متعدد الأطراف يتألف من خبير محلي وخبير من الأونكتاد ومستشار دولي. وينبغي أن يقوم اختيار البلدين على مدى تمثيلهما لبلدان أخرى وألا يُفرط في التركيز على تحقيق أفضل النتائج. ومن اللازم أيضاً الحفاظ على منظور شديد المعاصرة بما أن حالات أفضل الممارسات سرعان ما تتعرض للتقادم. وشدد الخبراء على أن الخطوة القادمة ينبغي أن تتمثل في إنشاء فريق خبراء معني باستعراض النظراء يقوم برصد وتقييم الإعداد لخمس دراسات حالات نموذجية تُقدم في مشروع تقرير.

هاء – الجلسة الثالثة: اجتماع مائدة مستديرة بشأن أفضل الممارسات – مسائل التنفيذ

١٩- قال رئيس فرع السياسات وبناء القدرات التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، في تمهيده لاجتماع المائدة المستديرة المتعلق بمسائل التنفيذ، إن الأونكتاد إذ يضع أفضل الممارسات في مجال السياسات الوطنية، سيسعى إلى الاستفادة من تجارب المشاريع الخاصة والأوساط الأكاديمية، من قبيل معهد هارفرد للأعمال، ومن ممارسات منظمات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم أن وضع قائمة جرد لأفضل الممارسات يتيح للبلدان أدوات لتكييف تلك الممارسات وتطبيقها وفقاً لأهدافها وظروفها الوطنية، يتمثل العنصر الرئيسي في نشر هذه الممارسات على مستوى السياسات الوطنية والدولية. وتؤدي المنظمات الإقليمية أو الدولية الأخرى دوراً في هذا الصدد.

٢٠- وأبرز النقاش ما يؤديه التعاون بين أصحاب المصلحة داخل البلد من دور حاسم، عن طريق آليات من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكد المشاركون أيضاً الطبيعة التصاعدية لنهج أفضل الممارسات الذي يتبعه الأونكتاد، الذي ينبغي أن يقوم على خبرة حقيقية في البلدان وليس على تصور نظري لما ينبغي أن تكون عليه أفضل الممارسات. ورأى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أن بناء توافق في الآراء مسألة مهمة فيما يتعلق بأفضل الممارسات. وتتمثل تدابير السياسة المفيدة خصوصاً في التكامل الإقليمي وانفتاح الاقتصاد وإصلاحات التجارة الحرة. ونُفذت هذه التدابير في تعاون وثيق بين الحكومة ودوائر الأعمال والجامعات، بدعم منظمات دولية لا سيما الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢١- وفي السياق ذاته، أشيرَ إلى التجارب المتصلة بإطار السياسات العامة للاستثمار الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمساهمات قيمة في نهج أفضل الممارسات. وتعد المنظمة في هذا الإطار سجل أسئلة يتناول ١٠ مجالات اهتمام. ثم تُقيّم حالة السياسة الاقتصادية، في نوع من أنواع آليات استعراض النظراء على أساس ردود صناع القرار على تلك الأسئلة. وقال كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن الردود المفاجئة هي الأكثر فائدة دائماً لإجراء تقييم دقيق. غير أن إطار السياسات العامة للاستثمار لا يتبع نهجاً عابراً للبلدان تُحدد فيه أفضل الممارسات وتُطبق في بلدان نامية أخرى. ويطبق هذا الإطار بالتعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لمساندة البلدان النامية الأعضاء في المنتدى مثل فييت نام والفلبين وإندونيسيا.

٢٢- وأكد عضو في الفريق العامل المالي للمجلس الاستشاري لشؤون الأعمال أهمية إقامة حوار دائم وتعاون موصول بين دوائر الأعمال والحكومة كما يجسده الدور المهم للمجلس في إسداء المشورة وبناء توافق الآراء في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. واقترح أن يساهم المجلس في مشروع أفضل الممارسات التابع للأونكتاد وأن يتقاسم خبرته بإرسال خبيرين للمشاركة في فريق عمل الأونكتاد المعني بأفضل الممارسات.

٢٣- وأعاد المشاركون تأكيد أهمية إعداد دراسة حالة إفرادية بشأن تسوية منازعات الاستثمار الدولية، على أساس أهمية الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي. وسيكون من المهم التيقن من التغيرات التي أحدثتها اتفاقات الاستثمار الدولية في القانون المحلي وتحديد أفضل الممارسات في معالجة مسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٢٤- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار المشاركون إلى أن نقص الأموال والقدرات البشرية كثيراً ما يحول دون تنفيذ توصيات السياسات العامة وأفضل الممارسات رغم ما يُسدى من مشورة متروية في مجال السياسة. وقد أبرز ذلك أهمية المانحين. وإضافة إلى ذلك، أكد مسؤول من وزارة الاقتصاد الألمانية مفاوض معاهدات الاستثمار الثنائية الألمانية ما يتسم به الإطار القانوني للبلد الشريك من أهمية كبيرة، مركّزاً بصفة خاصة على التدابير الملموسة لحماية المستثمر. وذكر مشارك آخر مشكلة نقص المؤلفات المتعلقة بدراسات أفضل الممارسات. ويبدو أنه لا يتعين بذل جهود كبيرة في مجال البحوث بالتوازي مع دراسة حالة إفرادية من إعداد الأونكتاد.

واو - الاستنتاجات

٢٥- قال رئيس فرع السياسات وبناء القدرات، في ملاحظاته الختامية إن اجتماع الخبراء أجرى نقاشاً صريحاً ومثمراً، وإنه أيَّد عموماً نهج الأمانة إزاء المواضيع والمنهجيات المتعلقة بأفضل الممارسات. كما قدم توجيهات بخصوص مسائل مواضيعية ومحددة إضافية يتعين بحثها في ذلك السياق (انظر القائمة التي نقحها اجتماع الخبراء في المرفق الأول). وأضيفت المواضيع التالية إلى قائمة المسائل المواضيعية: `١` استحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار في البنية الأساسية؛ `٢` اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التنافسية الموجهة نحو التصدير؛ `٣` إدماج استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر إدماجاً فعالاً في الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة؛ `٤` إنشاء أطر مؤسسية فعالة تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما اتفق اجتماع الخبراء على إضافة مواضيع إلى القائمة المطولة للحالات المحددة الواردة في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة. وتمثلت هذه المواضيع فيما يلي: `١` تنمية المهارات تلبية للاحتياجات الناشئة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه؛ `٢` تشجيع الشركات على تحمل مسؤولياتها؛ `٣` جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التنمية المستدامة بيئياً (أي الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر وآلية التنمية النظيفة)؛ `٤` القيام على نحو فعال بربط سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات الابتكار ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية؛ `٥` الترويج للإدارة السديدة في تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر؛ `٦` استخدام الوسائل الإلكترونية استخداماً فعالاً لرصد الاستثمار الأجنبي المباشر وفرزه. وأبرز المتحدث أيضاً الحاجة إلى استنساخ أفضل الممارسات عن طريق الأونكتاد ووكالات أخرى. وأكد في الختام أن الخبراء يتفقون عموماً على أنه ينبغي مواصلة العمل المتعلق بأفضل الممارسات على نحو نشط وأن الأونكتاد سيشكل المحفل المناسب لإتاحة المعارف الواسعة ومناقشة المسائل الناشئة في هذا الصدد.

٢٦- وفي ختام الاجتماع، أكد مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع والمسؤول عن الأونكتاد نجاح اجتماع الخبراء مشيراً إلى النقاش الثري وتوافق الآراء الواسع بشأن قائمة المواضيع الممكن تناولها. وبيّن أن بعض المواضيع تشكل في حد ذاتها برامج عمل الأونكتاد (كالإدارة السديدة في تشجيع الاستثمار). وأيد الهدف المشترك المتمثل في تحويل دراسات الحالات الإفرادية إلى برامج يسهل فهمها وطموحة لتنفيذها في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. كما أيد إقامة تعاون مستقبلي مع وكالات أخرى قبل مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وبعده، وشدد بالخصوص على التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي سيُكتف عن طريق تبادل الآراء على نطاق واسع وبين رئيسي الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأقل. وسيشكل ذلك التعاون أساس الاضطلاع بعدد من الأنشطة المشتركة فيما يتعلق بدراسات حالات إفرادية أفضل الممارسات ومواصلة تطوير تلك الممارسات ونشرها على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – عقد اجتماع الخبراء

٢٧- عُقد اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمـــية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بقصر الأمم، بجنيف، من ٢٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٢٨- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين لمكتبه:

الرئيس: السيد روبيرت أهومكا – ليندسي (غانا)

نائب الرئيس – المقرر: السيد إيمانويل فاركو (فرنسا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢٩- في الجلسة ذاتها، أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.22/1. وكان جدول أعمال الاجتماع كالآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للتنمية والنمو والاستثمار

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

دال – الوثائق

٣٠- عُرضت على اجتماع الخبراء مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للتنمية والنمو والاستثمار" (TD/B/COM.2/EM.22/2) كيما ينظر في بند جدول الأعمال المتصل بذلك الموضوع.

هاء – اعتماد تقرير الاجتماع

٣١- أذن اجتماع الخبراء للمقرر، في جلسته الختامية، بإعداد التقرير النهائي للاجتماع تحت سلطة الرئيس.

المرفق الأول

قائمة المســـائل الرئيسية لدراسات الحالات الإفرادية لأفضل الممارسات بصيغتها المنقحة في اجتماع الخبراء

المسائل المواضيعية

١- كيفية وضع سياسة منافسة منهجية للاستثمار الأجنبي المباشر

٢- كيفية النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة

٣- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات الصغيرة

٤- كيفية تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الخارجة من صراعات

مواضيع إضافية اقترحها اجتماع الخبراء

١- كيفية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار في البنية الأساسية

٢- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التنافسية الموجهة إلى التصدير

٣- كيفية إدماج استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر إدماجاً فعالاً في استراتيجيات التنمية الشاملة.

٤- كيفية إنشاء أطر مؤسسية فعالة تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر

"القائمة المطولة" لدراسات الحالات الإفرادية الممكن إعدادها بشأن مسائل محددة

١- كيفية اجتذاب المهارات

٢- كيفية استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين البنية الأساسية - الكهرباء

٣- كيفية استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين البنية الأساسية - الموانئ

٤- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي

٥- كيفية اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كثيف التكنولوجيا

٦- كيفية تعزيز الابتكار في الشركات التابعة الأجنبية

٧- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق

٨- كيفية تنمية شراكات قوية مع المستثمرين الأجانب

٩- كيفية نقل نشاط الشركات التابعة الأجنبية إلى الصادرات

١٠- كيفية إنعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق تجهيز الصادرات

١١- كيفية استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء مركز إقليمي

١٢- كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في الشتات

١٣- كيفية تدعيم تشجيع الاستثمار في ترتيبات الاستثمار الدولية

١٤- كيفية إدارة إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية

١٥- كيفية حث وتيرة إصلاح الاستثمار

١٦- كيفية إكساب المستثمرين الأجانب ثقة في نظام القضاء التجاري

١٧- كيفية إدارة مسائل المنافسة مع المستثمرين الأجانب

١٨- كيفية القيام على نحو نشط بإدارة ما ينشأ عن الاتفاقات الدولية من منازعات بين المستثمرين والدول

١٩- كيفية تشغيل نظام حديث لضبط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٠- كيفية تحسين إصدار تصاريح العمل والإقامة.

المسائل الإضافية التي اقترحها اجتماع الخبراء

١- كيفية تنمية المهارات بغية تلبية الاحتياجات إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه

٢- كيفية تشجيع الشركات على تحمل مسؤولياتها

٣- كيفـــية جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التنمية المستدامة بيئياً (أي الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر وآلية التنمية النظيفة)

٤- كيفـــية القيام على نحو فعال بربط سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات الابتكار ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية

٥- كيفية دعم الإدارة السديدة في تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر

٦- كيفية استخدام الوسائل الإلكترونية استخداماً فعالاً لرصد الاستثمار الأجنبي المباشر وفرزه.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلون للدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
بنغلاديش
بنن
بوروندي
بيلاروس
ترينيداد وتوباغو
تشاد
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جيبوتي
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفينيا
السودان
الصين
غانا
فرنسا
فيجي
فييت نام
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
ملديف
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
ميانمار
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/EM.22/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

جامعة الدول العربية

المفوضية الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التاليةُ ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الدولي للاتصالات

الأونكتاد/مركز التجارة الدولية

صندوق النقد الدولي

منظمة التجارة العالمية

٥- ومثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

مركز القانون البيئي الدولي

الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٦- وحضر الاجتماع ممثلو هيئات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية التالية:

المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

جامعة جورج تاون

جامعة غلاسغو

وينستون وسترون.

- - - - -